الذاكرة الوطنية

مجلة نصف سنوية تعنى بتاريخ حركات التحرير الوطني

ملف العدد :

I- أشغال وفعاليات الندوة العلمية :

«دور منطقة زمور ومساهمتها في انطلاق جيش التحرير»

II- أشغال وفعاليات الندوة العلمية:

«سؤال الوطنية والمواطنة في المجال السياسي المغربي المعاصر»

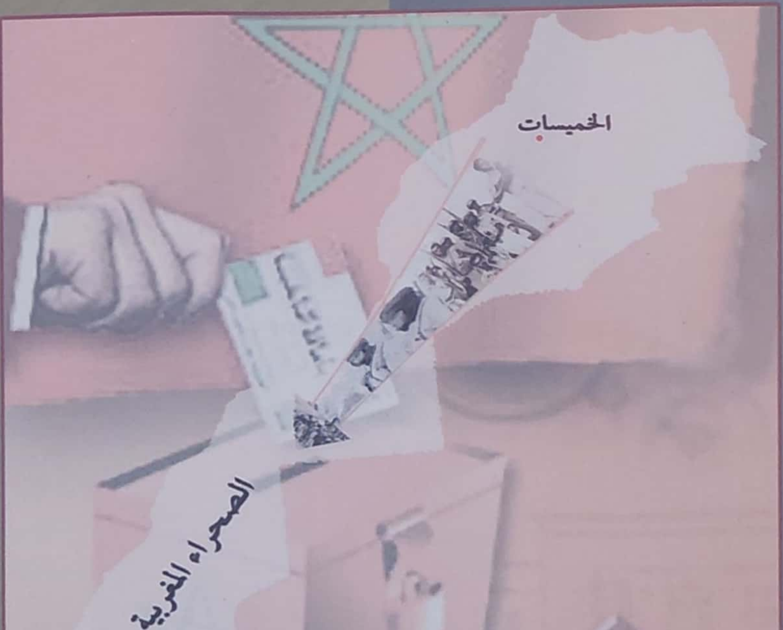

العدد
25

سنة 1436هـ / 2015م

تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

الكتاب : مجلة الذاكرة الوطنية : العدد 25

المؤلف : مجموعة من الأساتذة

الناشر : المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

الطبعة : الأولى

الإيداع القانوني : 2001/59

الإخراج الفني والطباعة:

دار أبي رقراق للطباعة والنشر
الهاتف : 05 37 20 75 83 - الفاكس : 05 37 20 75 89
البريد الإلكتروني : editionbouregreg@gmail.com

المجتمع المدني والمواطنة

✍ د. إدريس لكريني*

تشير الكثير من الدراسات إلى أن المجتمع المدني ولد ولادة قيصرية في المنطقة العربية؛ مقارنة بالسياق الطبيعي الذي واكب ظهوره في الدول الغربية.

يعاني المجتمع المدني في دول المنطقة العربية من مجموعة من الصعوبات والاختلالات؛ في علاقة ذلك بطبيعة الإطار القانوني والسياسي المركز والتحكّمي الذي يؤطّر عملها؛ والثقافة السياسية التقليدية السائدة في المجتمعات؛ إضافة إلى التضييق المالي؛ ثم سعي الكثير من الأنظمة على امتداد عقود مضت إلى خلق مجتمع مدني صوري موالي لها وموازي لفعاليات المجتمع المدني النابعة من عمق المجتمع.

أسهم الحراك في انتعاش المجتمع المدني في المنطقة؛ كإطار لترسيخ الممارسة الديمقراطية أفقيا وعموديا؛ حيث تنامى الوعي بأهمية وحيوية فعالياته؛ فقد أصبح حاضنا للأفكار المجددة والطامحة للتغيير؛ وأضحى فضاء للنقاش ولتداول الأفكار ومواكبة التحولات والسياسات العامة؛ وقناة للمرافعة والضغط.

شهد المغرب تطورا ملحوظا في أداء وحضور المجتمع المدني بشكل عام والعمل الجمعوي بشكل خاص؛ قبل الحراك؛ غير أن أجواء هذا الأخير سمحت بتعزيز هذا الحضور من خلال المدخل الدستوري الذي سعى إلى تطوير وظائفه التنموية وتعزيز مواكبته وإشراكه في إعداد وتقييم السياسات العمومية محليا ووطنيا.

كما عرف المغرب في أعقاب الحراك حوارا وطنيا شاركت فيه مختلف الفعاليات المدنية؛ قادته الوزارة المكلفة بهذا الشأن لتطوير أدائه وضمان فعاليته واحترافيته؛ وتنزيل المقتضيات الدستورية الجديدة المرتبطة به على أحسن وجه.

---

* أستاذ باحث ومحاضر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة القاضي عياض - مراكش.

أصبح موضوع المواطنة مطروحا بحدة في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة بشكل عام ودول الحراك على وجه الخصوص؛ ذلك أن مظاهر القمع والشمولية التي فرضتها الكثير من الأنظمة الاستبدادية؛ أفرغت هذا المفهوم من كل معانيه النبيلة وقيمه البناءة وسعت إلى إلغاء حقوق المواطنة وربطتها بالواجبات فقط؛ والحراك الذي شهدته مختلف الأقطار في السنوات الأخيرة يعكس في جانب مهم منه؛ الرغبة في بناء تعاقد جديد يرسخ مواطنة تقر بالحقوق كما الواجبات.

إن الأنظمة التي تفشل في تدبير المواطنة وإقرار شروطها؛ غالبا ما يتهدّدها التآكل والانهيار.. ومن تمّ فالشعور بالمواطنة هو أحد المؤشرات التي تعكس تمتّع الإنسان بحقوقه؛ كما أن دعم وترسيخ قيم المواطنة وحقوقها هو دعم وترسيخ لحقوق الإنسان.

ازدادت أهمية ترسيخ قيم المواطنة في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة بعد الحراك؛ مع تزايد خطر اندلاع الصراعات المذهبية والطائفية.. وظهورها على السطح في أشكال مختلفة؛ بصورة تعبر عن فشل الكثير من دول المنطقة في بناء وترسيخ الوحدة الوطنية.

إن الرهان على المجتمع المدني بشكل عام والعمل الجمعوي على وجه الخصوص؛ في ترسيخ قيم المواطنة؛ يجد أساسه في مجموعة من الاعتبارات في علاقتها بالتحولات السياسية والقانونية التي وسعت من هامش تحركه من جهة؛ ولتنامي الوعي في أوساط المجتمع بأهميته من جهة ثانية؛ زيادة على تطور أدائه واحترافيته من جهة ثالثة.

أولا- مفهوم المواطنة

تباينت المفاهيم الواردة بشأن المواطنة؛ تبعا لاختلاف المدارس والتيارات؛ وتحيل «المواطنة» بشكل عام إلى الوطن؛ أي ذلك الفضاء الجغرافي والسياسي الذي يقيم فيه الإنسان وتجمعه به علاقات قانونية مجسّدة في الجنسية وأخرى ثقافية وسياسية واجتماعية؛ ترتبط بالشعور بالانتماء الوجداني والتاريخي والثقافي والتمتع بمختلف الحقوق والالتزام بالواجبات؛ وهناك من يعتبرها نتاجا للشراكة في وطن واحد.

وتتنوع أشكال المواطنة بين القسريّ والفطريّ من جهة؛ والاختياريّ من جهة أخرى؛ كما أن حقوقها تعني المواطنين ذوي الجنسية الأصيلة أو المكتسبة. وهي تحيل إلى الاعتراف

للمواطنين بالمساواة؛ وإلى التدبير البنّاء الاختلاف المجتمعي في أبعاده المختلفة؛ كما تحيل أيضا إلى احترام الحقوق والالتزام بالواجبات.

وتتحكم فيها القواسم المشتركة من قيم ومبادئ وعيش مشترك ومصير وتحديات.. وتتوارى خلفها كل الانتماءات الضيقة. وهي تشكل بذلك عصب الممارسة الديمقراطية؛ حيث تتعايش عبرها الخصوصيات.

يتقوّى الشعور بالمواطنة داخل المجتمعات الديمقراطية فهي تدعم المشاركة؛ وهي لا تتأتّى مع الاستبداد الذي يلغي حقوق المواطنة ويربطها بالواجبات دون الحقوق؛ لتتحوّل معه المواطنة إلى نوع من العبودية.

إن ترسيخ قيم المواطنة هي مهمة تسائل مختلف قنوات التنشئة داخل المجتمع؛ فهي مسؤولية تتحملها الدولة من خلال السياسات العمومية والتشريعات التي تحقّق المساواة وتكافؤ الفرص؛ وفرض احترام القوانين ودعم استقلالية القضاء وتجاوز الإفلات من العقاب.. كما أنها مهمة تسائل مختلف الفعاليات داخل المجتمع من أسرة وأحزاب سياسية وإعلام ومجتمع مدني.

والتنشئة الاجتماعية هي عملية منظّمة ومستمرة، تقودها مجموعة من القنوات التي ينهل بعضها من القيم الاجتماعية التقليدية، والبعض الآخر من القيم الحديثة، تتوخّى إعداد الفرد طيلة مراحل حياته، ليكون كائنا اجتماعيا، من خلال التربية والتلقين والتعليم، وبواسطة مجموعة من الرسائل والتوجيهات والقيم الاجتماعية بكل مضامينها الثقافية والروحية والفكرية والنفسية.

وتنطوي التنشئة الاجتماعية البنّاءة على أهمية قصوى في ترسيخ قيم المواطنة بالنظر إلى اقترانها بالاستثمار في الإنسان؛ من خلال المساهمة في تكوين وتنمية شخصيته؛ وتحصينه ضد أي فكر متطرف ومنحه الثقة في النفس؛ وتزويده بالمعرفة والفكر.

فهي عملية يمكن أن تدعم التفاعل الإيجابي للفرد مع محيطه المجتمعي المتغير؛ عبر ترسيخ أسلوب الحوار والتواصل في سلوكاته... ودفعه للانفتاح على كل ما هو إنساني؛ بما يجعله مؤمنا بالاختلاف والتعدد والعقل والنقد؛ وقادرا على طرح الأسئلة في مختلف تجلياتها وأبعادها.

تنبني الممارسة الديمقراطية في أحد أهم عناصرها على تدبير الاختلاف، حيث يتقوّى الشعور بالمواطنة داخل المجتمعات التي تترسّخ بداخلها قيم العدالة والحرية والمساواة، ويضعف الشعور بالمواطنة داخل المجتمعات التي لا تستطيع استيعاب مكوناتها المختلفة.

تحيل المواطنة في أسمى معانيها إلى العيش المشترك بتناقضاته وإكراهاته وفرصه؛ فالوطن الذي لا يستوعب مكوناته الاجتماعية ولا يدعم حقوقهم يقتل روح المواطنة.

وعموما؛ يتسع ويضيق الشعور بالمواطنة تبعا لمجموعة من العوامل سواء ما تعلق منها بطبيعة التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد؛ أو بطبيعة النظام السياسي السائد، أو بوجود خطر خارجي وتهديد مصالح معينة. كما يتحكم في ذلك مدى تمتّع الإنسان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية والسياسية؛ علاوة على درجة انصهار وتعايش الأفراد داخل المجتمع الواحد؛ وطبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية إزاء الأفراد.

وخلاصة القول؛ إن النأي عن العدالة والحرية والديمقراطية؛ يحرض مختلف المكونات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية والانغلاق والبحث عن انتماءات ضيقة بديلة بما يكرّس التعصب والانقسام؛ فيما يكون لترسيخ هذه القيم (العدالة والحرية والديمقراطية) داخل المجتمع أثر كبير في توسيع دائرة الانتماء ويعطي للمواطنة مدلولا أوسع.

إن ترسيخ قيم المواطنة يسائل مختلف القنوات المعنية بالتنشئة الاجتماعية؛ وهو مطلب تزداد أهميته في المرحلة الراهنة التي تراجعت فيها أدوار القنوات التقليدية في هذا الخصوص على حساب قنوات حديثة أفرزتها العولمة وتطور وسائل الاتصال الحديثة.

ثانيا- دور العمل الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة

يستأثر المجتمع المدني بأدوار حيوية داخل المجتمع؛ ومن بينها ترسيخ قيم المواطنة؛ بالنظر إلى المقبولية التي تحظى بها -غالبا- فعالياته في أوساط المجتمع، وفي هذا السياق سيتم التركيز على الدور الذي يستأثر به العمل الجمعوي في هذا الشأن بالمغرب؛ في ضوء التحولات السياسية والدستورية.

تعتبر الجمعية بحسب ظهير 15 نونبر 1958 المنظم للجمعيات بالمغرب، هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطاتهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم.

يقوم العمل الجمعوي على مجموعة من المبادئ التي يمكن إجمالها في الاستقلالية والتطوعية والإنسانية والمواطنة والديمقراطية والشفافية والعمل الجماعي والتشاركية والشرعية واحترام القوانين الجاري بها العمل.

وقد تزايدت أهمية العمل الجمعوي في عالم اليوم مع تراجع أدوار الدولة؛ وتطور حقوق الإنسان؛ وانفتاح فعاليات المجتمع المدني والعمل الجمعوي داخل مختلف الأقطار على تجارب دولية رائدة في هذا الصدد؛ إضافة اكتساب فعاليات هذا الأخير لحرفية كبيرة في الأداء.

تكمن أهمية العمل الجمعوي في كونه يدعم تحقيق التنمية في بعدها الإنساني والتشاركي؛ إضافة إلى إسهاماته على مستوى القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية في جوانبها وأبعادها التعليمية والتربوية إلى جانب قنوات أخرى؛ علاوة على كونه يسمح بإبراز الذات وتنمية الطاقات الفردية والجماعية.

وهكذا تزايد عدد الفعاليات الجمعوية وطنيا ودوليا؛ وتعددت اهتماماتها لتطال مجالات علمية وثقافية وبيئية وحقوقية واجتماعية.. وقد استفادت الجمعيات في عملها من الانفتاح الذي شهده المغرب منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ وأضحت تقدم خدمات ومهام جديدة تنموية اقتصادية واجتماعية وإنسانية.. تدعم ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية داخل المجتمع، حيث ظهرت جمعيات تعنى بمواجهة الفقر؛ ومحو الأمية؛ ونبذ العنف؛ وحماية البيئة؛ ونشر قيم التضامن؛ وتقديم القروض؛ وقضايا المرأة والطفولة والشباب والأسرة.

أضحت فعاليات العمل الجمعوي شريكا حقيقيا في التنمية؛ وهو ما عكسه انفتاح عدد كبير من الإدارات والمؤسسات الحكومية على الجمعيات؛ وتزايد اشتغال مجموعة من الجمعيات بحرفية عالية.

مرّ العمل الجمعوي في المغرب؛ بمراحل مختلفة طبعها المدّ تارة والجزر تارة أخرى من حيث علاقته بالدولة؛ تبعا للتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها المغرب منذ الاستقلال.

ففي سنوات السبعينيات من القرن المنصرم؛ تميزت العلاقة بين الدولة من جهة والمجتمع المدني والعمل الجمعوي من جهة أخرى بطابع الحذر والمواجهة والتصادم أحيانا، وفي سنوات الثمانينيات تميزت هذه العلاقة بالتوازن والمنافسة بعد توجه الدولة إلى إحداث مجموعة من الجمعيات الموازية؛ فيما طال التضييق والتهميش عددا من الجمعيات الأخرى.

وفي سنوات التسعينيات بدا هناك توجه إلى احتواء فعاليات المجتمع المدني عبر انفتاح محسوب على مخرجاتها ونشاطاتها؛ قبل أن يدخل المجتمع المدني مرحلة جديدة سمتها التشاركية المدعّمة مع المستجدات التي حملها دستور 2011 في علاقتها بالتأكيد على المقاربة التشاركية في تدبير السياسات العمومية؛ وغيرها من المقتضيات الذي دعمت من حضوره وأدائه.

سار دستور 2011 باتجاه دعم شروط المواطنة؛ فقد تضمنت الوثيقة الدستورية بابا مستقلا تضمن 21 فصلا سمحت بتعزيز المكانة الدستورية لعدد من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتنموية؛ كما سار نحو ترسيخ احترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا؛ وتضمن مقتضيات تدعم التنوع المجتمعي من خلال دسترة الأمازيغية؛ وتعزيز الخيار الجهوي؛ إضافة إلى التأكيد على إدماج وتمكين النساء (الفصل 19).

كما سعى الدستور إلى تعزيز استقلالية القضاء وضمان شروط المحاكمة العادلة؛ فيما تمت دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛ وإحداث و«دسترة» مجالس مرتبطة بقضايا حقوق الإنسان.

أما فيما يتعلق بمكانة العمل الجمعوي في الدستور الجديد؛ فقد أكد الفصل الثاني عشر(12) منه على ممارسة الأنشطة الجمعوية في نطاق احترام الدستور والقانون؛ وأشار إلى أنه لا يمكن حلّ الجمعيات إلا بمقتضى مقرر قضائي.

وأتاح نفس الفصل أمام الفعاليات الجمعوية إمكانية المساهمة في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها ضمن ما يعرف بالديمقراطية التشاركية. كما نص الفصل ذاته على أن تنظيم الجمعيات وتسييرها ينبغي أن يتم بصورة مطابقة للمبادئ الديمقراطية.

ومن جهة أخرى؛ ودعما للمكانة التشاركية للجمعيات؛ نصّ الفصل الثالث عشر (13) من الدستور على «إحداث هيئات للتشاور؛ لإشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين؛ في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها»، فيما سمح الفصل الرابع عشر منه (14) للمواطنين والمواطنات، بتقديم اقتراحات في مجال التشريع.

وبموجب الفصل الخامس عشر منه (15) أصبح بإمكان المواطنين والمواطنات تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، ومن جهة أخرى نص الفصل الثالث والثلاثون (33) منه؛ على إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي.

أما الفصل التاسع والثلاثون بعد المائة (139) من الدستور؛ فقد أكد على إشراك الجماعات المحلية للجمعيات إلى جانب فاعلين آخرين في إعداد برامج التنمية وتتبعها.

إن الرهان على العمل الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة؛ هو رهان مزدوج؛ أوله أفقي؛ في علاقة ذلك ببلورة تنشئة اجتماعية بنّاءة قادرة على تحصين الفرد بالفكر والمعرفة؛ وترسيخ قيم المساواة؛ والحرية؛ والمسؤولية؛ والمشاركة؛ والحوار؛.. داخل المجتمع.

وثانيه عمودي؛ في ارتباطه بالمساهمة في تنزيل المقتضيات الدستورية الجديدة ذات الصلة بمهامه؛ والمرافعة والاقتراح باتجاه دعم التشريع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وخلاصة القول؛ إن تطور العمل الجمعوي ودعم أدواره داخل المجتمع وبخاصة على مستوى ترسيخ قيم المواطنة؛ لا يتأتى عبر الضمانات الدستورية فقط؛ بل يظل بحاجة إلى توافر مجموعة من العوامل والشروط الداعمة؛ في ارتباطها بالسعي إلى تنزيل هذه المقتضيات الدستورية الجديدة على أحسن وجه؛ ومتابعة تحققها وترجمتها على المستوى التشريعي ومخرجات السياسات العمومية.

كما يتطلب الأمر اعتماد عمل جمعوي احترافي متطور ينبني على تطوير الكفاءات البشرية وبلورة المشاريع والرؤى الاستراتيجية؛ والتفاعل بشكل إيجابي مع المحيط الاجتماعي؛ والقدرة على التشبيك والتعاون مع مختلف المتدخلين من مؤسسات عمومية؛ وجماعات محلية؛ وأحزاب سياسية؛ وإعلام...